

الهجرة و متطلبات الأمن الانساني

Migration and Human Security Requirements

انسام فائق العبيدي *

جامعة بغداد - العراق

ansam.faik@sc.uobaghdad.edu.iq

تاريخ النشر: 2025/12/30

تاريخ القبول: 2024/11/08

تاريخ الارسال: 2023/09/28

ملخص :

توضح الدراسة ماهية الهجرة خاصة غير الشرعية منها و تبحث في عواقبها ذات الديناميكية المعقدة الاسباب و الوسائل وتسليط الضوء على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و اجابة تساؤلات تتعلق بذلك مع اعتماد مقارنة حقوق الانسان و الامن الانساني وفق طروحات تتحسر فيها حجم و تنوع معاناة المهاجرين. أصبح من الضروري إيجاد ميثاق عالمي يتفق فيه جميع دول العالم على رؤى استشرافية جديدة لرعاية شؤون المهاجرين أيا كانت مسمياتها و الأسباب و النتائج التي تمخضت عنها تركهم لبلادهم للحصول على حياة افضل يكون لكرامتهم و خصوصية هويتهم و مستقبلهم الاولوية وفق ماتقتضيه المبادئ العالمية لحقوق الإنسان لبناء سلام دولي اساسه لغة حوار مشتركة انسانية المنهج و التطبيق .

الكلمات المفتاحية: بناء السلام . التحديات الدولية ، الهجرة ، الامن الانساني ، الاقتصاد الاخضر التنموي

Abstract :

This study deals with the concepts of migration, especially illegal one, and examines its consequences with complex dynamics, causes and means, trying to reduce its negative effects achieving the possible degree of positiv solutions by adopting human security rights approaches to reduce the suffering of migrants. The study aimed to shed light on economic, social and political challenges & the problems that resulted from migration. It has become necessary to create a global compact in which all countries of the world agree on new forward-looking visions to take care of the affairs of migrants, and their future are a priority in accordance with the universal principles of human rights to build international peace based on human approaches.

Keywords: Human rights, migration, human security, green economy development, political and economic motives..

مقدمة

إن تشعبات موضوع الهجرة و تعاريفه و القوانين الخاصة بالمهاجرين و مدى تطبيقها و التحديات التي ترافقها تعد بمثابة ورقة سياسية رابحة مؤثرة خاصة فيما يتعلق بالدول الاوربية حيث رحلة الهجرة غير الشرعية بالذات تكاد تخلو بسالكها من كل ما يتعلق بأحقاق حقوق الانسان. فمنذ بداية الطريق الذي ينقطع فيه المهاجرين عن مجتمعاتهم وبين التعرض الى النصب وهدر الكثير من الاموال و السجن او الترحيل حيث النساء والفتيات معرضات بشكل خاص للإتجار بهن فضلا عن العنف الجنسي و الجوع و المرض حيث تتحدد امالهم و طموحاتهم في مدى مصداقية المهربين النادرة ومدى تحمل المهاجرين لقساوة الطقس ومخاطر الطرقات المتنوعة و في حال نجاتهم في رحلة العذاب و الشقاء تلك التي تنتهي اما بالموت او الوصول الى بلاد المهجر حيث بداية مشاق رحلة بناء حياة افضل يبقى السؤال المطروح دائما هل من سبل تضمن فاعلية التطبيق الفعلي للقوانين الدولية لحقوق الانسان ام انه خبر على ورق وفق واقع معاناة المهاجرين و الموت الجماعي دون تحقيقات او اجراءات رادعة لهدر أحييتهم بالحياة . ان دواعي الهجرة منذ الازل ترتكز في غالبية مسبباتها على الدوافع الاقتصادية فحتى في حال الدوافع السياسية و المجتمعية منها يكون العامل الاقتصادي له دور اساسي بين الفقر و البطالة يتجسد حلم الهجرة لحياة افضل. لقد حظيت الدول ذات عامل الجذب للمهاجرين الشباب بالذات لما هي عليه من تطور اقتصادي اجتماعي وفق الثورة التكنولوجية التي اجتاحت العالم بأجمعه ووجدت دوافع جديدة للهجرة بل و زادت من نسبها و اصبحت متطلباتها التقنية و التطويرية عنصر اساسي في تطوير الرأسمال البشري و تعتبر ظاهرة الهجرة بمفهومها الاصلي ذات جذور بعيدة المدى على اختلاف مسمياتها و اشكالها الا ان تنامي تلك الظاهرة في العقود الاخيرة بتنامي الاشكالات و التحديات المتسببة بها و الناتجة عنها اصبحت مثار جدل و محط دراسات لما تتسبب به من قلق و اثار سلبية على المدى القريب و المستقبل البعيد للدول المصدرة و المستقبل و حتى دول العبور و شكلت التهديدات الامنية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية اعباء كبيرة تعجز عن استيعابها و ايجاد الحلول المناسبة لها اي من تلك الدول بمفردها مما استوجب التعاون الدولي المثمر في سياسات تنفيذية حتمية سعيا لتحجيم تلك الاشكالات و التحديات وصولا للتعايش السلمي وبناء سلم و امن مجتمعي دولي .

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة تحليل كافة الاشكالات وفق المنهج الوصفي التحليلي لواقع ظاهرة الهجرة في ضوء الاسباب و الاستنتاجات سعيا لتحجيم انتشار تلك الظاهرة .

اهمية البحث : ان اهمية الاشكاليات التي نتجت عن الهجرة و اللجوء لا تقل صعوبة واهمية عن المسببات بل تشترك معها في كينونتها لذا فان المعالجات لتلك التحديات تقتضي البحث في كلا الجانبين لتحويل السلبية منها الى الايجابية في استراتيجيات تنمية انسانية المعالم و الاهداف.

اشكالية البحث: ان الاهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية هي من اوجدت المخاطر الامنية التي تفاقمت و تنوعت في ظل التطورات الامنية و التكنولوجيا للحظية التي تستوجب ما يوازيها تطويراً على كافة الاعددة . ان طبيعة العلاقة الجدلية بين الامن المجتمعي و الهجرة غير الشرعية و اشكالياتها و تبعاتها و التحديات السياسية و الامنية و الثقافية و الذي استوجب استعراضها في هيكلية البحث وفق مايلي :

المحور الاول : اشكالية المفهوم و تبعاتها

المحور الثاني : تداعيات الهجرة بين الايجابية و السلبية

المحور الثالث : الامن الانساني في ظل التداعيات السياسية و الامنية للهجرة غير الشرعية

الخاتمة :الاستنتاجات التوصيات الهوامش

أهداف البحث: ايضاح اشكالية المفاهيم و تنوعها و مدى تأثير قضايا الهجرة غير الشرعية بالاخص في السياسات الامنية و تحديد طبيعة التحديات التي ترافقها كونها تشكل في غالبية طروحاتها قضية راي عام يؤثر و يتأثر فيه كافة الاطراف المشمولة بقضية الهجرة

ادبيات في موضوع البحث :

"ركز علي بالعربي على مدرسة كوبنهاغن كمقاربة نظرية مهمة للكشف عن طبيعة العلاقة الموجودة بين الهجرة والأمن وتحولها من قضية اقتصادية اجتماعية إلى قضية سياسية أمنية، إلى جانب تبيان تطور مسار أمنة الهجرة في الاتحاد الأوروبي مركزين في ذلك على حدثين مهمين تمثل الأول في أحداث 11 سبتمبر 2001، والثاني في ثورات الربيع العربي، فضلاً عن التركيز على أهم التهديدات التي تشكلها الهجرة على الأمن الأوروبي، وأهم السياسات الأوروبية في بعدها الأمني للسيطرة على الهجرة وتقييمها"¹

"و في نشر لمجموع دراسات في كتاب موحد بهذا الشأن كما اوضح محرر الكتاب ديانى مراد (2019) وفق التالي:

يرى محمد الخشاني في أن الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل الوجهة الرئيسة للشباب العرب، يواجه حكمة تتسم بتناقضات يعمل على إبرازها كي يبين العوامل المفترض أن تحفز اعتماد سياسة أوروبية جديدة تخضع لمقاربة "ثلاثية الربح" للفاعلين المعنيين: المهاجر، والدول الموفدة، والدول المستقبلية ، يحلل إبراهيم المرشيد الدينامية السكانية في المغرب وأثرها في ظهور الهبة الديموغرافية في بداية الألفية الثالثة. كما يحاول فهم مدى تجاوب مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مع هذه الظاهرة الاستثنائية، طارحاً السؤال المحوري: هل يمكن اعتبار ظهور الهبة الديموغرافية في المغرب نعمة أم نقمة؟ تعرض آسيا شكيرب موضوع الهجرة العائدة انطلاقاً من الواقع الراهن، ومن الإشكاليات التي تواجه الشباب العائدين طوعاً، وآليات إدماجهم واستراتيجياته في المجتمع الجزائري،".²

"تطرح الدراسة إشكالية أمانة الهجرة غير الشرعية في الخطاب الأمني الأوروبي وسياساته كدول استقبال بإدراجها ضمن نطاق عالم الإجرام والأمن، إلى جانب الوقوف على انعكاس هذه المقاربة على سياسات دول المنشأ (المغرب والجزائر)"³

السعيد وعدوان : دراسة حاولا فيها استجلاء الآثار النفسية والعقلية التي تنتجها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الشباب المتواجدون على الأرض الفرنسية في ظل غياب الشعور بالأمن لديهم إضافة إلى رهاب العودة والحنين Nostalgia إضافة إلى مشكلة اندماج المهاجرين داخل المجتمع الفرنسي (المجتمع الجديد)⁴

"دراسة عيد : فهي دراسة نفسية للهجرة غير الشرعية حيث ترى أن الوطن هو الركن الذي يستكين فيه الأفراد عندما يتشبعون من معنى المواطنة في ظل الأمن والاستقرار والسكينة، أن الحاجة إلى الأمن تعد ضرورة قصوى تدفع الفرد إلى سلك شتى الطرق لاتباعها."⁵

ان تعدد الطروحات و تنوعها يتوحد في التركيز على ان الدواعي الامنية تعد من الدواعي الاساسية للهجرة بين امن غذائي الى امن اقتصادي و امن سياسي و جميعها تصب في بوتقة واحدة الا وهي الامن الانساني اي ان الانسان في حال تواجده في وسط امن في كافة مجالات الحياة يكون استقراره و امنه النفسي و الصحي و المعيشي بمثابة الحافز للابداع و الانتاج والتطوير و العكس بالعكس حيث هروب اللاجئين من واقعهم غير الامن لاسباب عدة او سبب واحد اساسه عدم الامان الانساني و المستقبلي وفق متطلبات العيش الانساني الافضل ، حيث يتصور المستقبل الامن في بلاد المهجر وتكون الصدمة في اولى مراحل الهجرة غير الشرعية يتبعها مصاعب تأمين العيش السوي في بلاد المهجر وبين الآثار النفسية لمصاعب الطريق المحفوف بالمهالك و رائحة الموت و العصابات الاجرامية على اختلاف جرائمها من اتجار بالبشر الى مخدرات الى اسلحه و بين واقع الحياة المحفوف بمخاطر اللاهوية و عدم الاستقرار النفسي و المعيشي يكون اساس الاستمرار هو الامن الانساني و التصورات التي لم يحضى بها المهاجر و يسعى جاهدا للحصول عليها حيث تعزيز الانتماء و الاندماج المجتمعي يكون الحافز الاساس لا للبقاء فحسب بل للابداع و التطوير و الاستقرار .

اولاً:المحور الاول : اشكالية المفهوم و تبعاته

ايضاح مفاهيم المحور :

1.1 : مفهوم الهجرة

"الهجرة في اللغة : كما وردت في معجم المعاني الجامع هي مصدر الفعل هَاجَرَ، وتُجمع على هِجرات، وهي خروج الفرد من أرض وانتقاله إلى أرض أخرى بهدف الحصول على الأمان والرزق، أو هي انتقال المرء من بلدٍ إلى بلدٍ آخر ليس مواطناً فيه ليعيش فيه بصفةٍ دائمةٍ"⁶

الهجرة في الاصطلاح الشرعي: "باعتبار الدار، وهي الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، أو الخروج من دار ذات فتنة شديدة إلى دار ذات فتنة أقل منها، أو من دار بدعة إلى دار سنة، أو من دار أقل أماناً إلى دار آمنة أكثر، والجدير بالذكر أنّ تعريف الهجرة باعتبار الدار يكون أشمل وأوسع من الهجرة الخاصة"

مفهوم الهجرة : فيجدر ذكر أن من اتجه إلى تعريفها أسماها الهجرة العامة، وهي تعبر عن ترك كل ما نهى الله - سبحانه وتعالى - عنه وهجره، وهي مشتملة على الهجرة الباطنة التي تعني هجر كل ما تدعو إليه النفس الأمارة بالسوء، والهجرة الظاهرة هي هجر كل الفتن والتمسك بالدين، وتعدّ الهجرة الباطنة أصلاً للهجرة الظاهرة، أمّا تعريف الهجرة في الاصطلاح الشرعي بأخذ الدلالة اللغوية بعين الاعتبار؛ فهي تعني الانتقال من أرضٍ إلى أخرى لتحقيق أهدافٍ معينة للمهاجرين، وقد عمد الاصطلاحيون إلى نقل التعريف اللغوي ليصبح اصطلاحياً، ولكن دون تعميم أو تقييد، وبذلك يتفق تعريف الهجرة مع المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي السكاني⁷

"ويشير de Tapia : بأن الهجرة الدولية :كباقي الهجرات الداخلية فهي "فعل اقتصادي بقدر ما هو اجتماعي فالفرد يهاجر من أجل العيش اللائق وخلق شركة ،بناء مسكن، وتوفير مستقبل آمن لعائلته وباختصار الهجرة من أجل تحقيق الرفاهية والأمان والعيش بكرامة"⁸

"الهجرة بالنسبة ل Maria: تعتبر ردة فعل طبيعية من قبل العديد من الشعوب التي وجدت في بلادها ساحات حروب وصراعات، ولم تعد سبل الحياة العادية متاحة."⁹

"الهجرة في العموم : ظاهراً اجتماعية عرفها الإنسان منذ القدم و الهجرة بمفهومها العام لا ترتبط بتنقل الأفراد و الجماعات بل ترتبط أيضاً بالحيوان و الطيور، و تعني الهجرة لغوياً الترك و الانتقال و اصطلاحاً ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن، و على المستوى الإنساني هي انتقال البشر من موطن إلى¹⁰

"وفقاً منظمة الأمم المتحدة يعني مفهوم الهجرة: انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى و تكون عادة مصاحبة تغير محل الإقامة و لو لفترة محدودة"¹¹.

"الهجرة السرية : هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً الذين يدخلون الدول بطريقة غير شرعية، ويعملون بطرق غير شرعية، وينتهكون قواعد الزيارة، ويصبحون ضحايا الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين كالسلع والبضائع"¹²

"المهاجرون: هم الأفراد المتواجدون خارج إقليم الدولة التي يعتبرون من رعاياها، ولا يعتبرون في الدولة المتواجدين على إقليمها لاجئين، ولا وطنيين، ولا أعضاء بعثة دبلوماسية، ولا يهتم طريقة تجاوزهم لحدود دولة الإيواء، ولا مدى قانونية إقامتهم فيها، ولا إذا كانت دولة العبور أو دولة المقصد "¹³

2.1: مفهوم اللجوء

"اللاجئون هم الأشخاص الذين يجبرون على ترك بيوتهم خوفاً من الاضطهاد، أفراداً أم جماعات، لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لأسباب أخرى. ويختلف تعريف اللاجئ اعتماداً على الوقت والمكان " 14

"اوضحت Elizee اللجوء: هو انتقال الشخص اللاجئ من بلده إلى بلد آخر بغية الحصول على الحماية وعيش حياة آمنة بعيداً عن الخوف والخطر، واللاجئ هو شخص غير قادر على العودة إلى بلده أو غير راغب في ذلك بسبب الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد لأسباب وجيهة بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الحروب والنزاعات أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي،" 15

3.1: مفهوم الامن و الامن الانساني :

"عرف Walter LIPPMAN الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حرباً لصيانتها" 16

"الأمن الإنساني : هو التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، و البحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، و هو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول" 17

"مفهوم الأمن الإنساني: يعالج مسألة حماية الحريات المدنية الأساسية، وفي نفس الوقت يعنى بحماية الأفراد ضد التهديدات الخطيرة على مصيرهم ومستقبلهم. " 18

ان الآثار السلبية من انتقال الثروات البشرية وفق الحركات الديمغرافية متفق على كينونتها الا ان الاشكاليات الناتجة عنها تتمحور في الغالب على الاتفاق على سمات و مميزات واستحقاقات و خصوصية المسميات سواء (الهجرة غير الشرعية او اللجوء او حتى النزوح) القانونية منها و الاجتماعية و الاقتصادية و الانسانية يتضح ذلك في مجمل التعريفات اعلاه على حيث تعدد المفاهيم نابع من تعدد الاهداف و المسببات و النتائج والمصالح و التوجهات السياسية منها خاصة حيث تعد الهجرة بمختلف مسمياتها ظاهرة عالمية تؤرق المجتمع الدولي لما لها من خطورة شاملة على شرائح المجتمع بأكمله فلم تعد نتائجها متحددة بفئات الشباب الباحثين عن عمل فقط حيث اتساع المسببات و تنوعها و تعددها ساهم في شمولية كافة افراد المجتمع بالهجرة سعياً للوصول الى تحقيق حياة اهم ما يميزها المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي و التعليمي الافضل. الا ان التحديات و الاشكالات والمصاعب التي يواجهها المهاجرون خاصة غير الشرعيين منهم تستوجب وقفة دولية لتحديد المقننات الانسانية و القانونية التي يوجبها يكون الحد من معاناة المهاجرين و اولى تلك الخطوات يتمثل في الاتفاق الدولي على تحديد كنه خصوصية التعريف و المسميات و استحقاقات المسميات كي تتحدد الاحتياجات القانونية و الانسانية وفق هذا التوجه فعلى الرغم من توحيد ماهية الحدث في

الانتقال من البلد الام الى البلد المضيف الا ان طالب اللجوء الرسمي يحصل على مميزات و تسهيلات لا يمكن ان يحظى بها اللاجى غير الشرعي او النازح حتى و ان كان انتقال الاخير داخل بلده .

4.1 نبذة مختصرة عن العمق التاريخي للهجرة

"تعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان ، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالمجاعات والفقر، الزلازل والفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب خاصة الحروب الأهلية ، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق"¹⁹

تعد ظاهرة الهجرة ذات عمق تاريخي بعيد الامد فهي ليست وليدة الساعة فمنذ الازل كانت لتلك الظاهرة وجود وفقا لما هي عليه طبيعة الوجود الانساني التي تلزم الانسان بالبحث الدائم عن اماكن الاستقرار وفق ظروف انسانية افضل. الا ان طبيعة الحياة الدائمة التطور في مجالاتها المختلفة سواء على صعيد الايجابي او السلبي اوجدت تزايد في الاحتياج الى الهجرة. ان التاريخ الانساني يحتسب من خلال ما يتركه الانسان من بصمة مؤثرة نتاج عمله سواء كان مهاجرا او من السكان الاصليين لتلك الدولة و هل لنا في ديننا الحنيف من العبر الراقية السامية بمعانيها الانسانية من خلال اقتسام اهل المدينة لثرواتهم مع المهاجرين حيث تجلت ارقى معاني محبة الانسان لاخيه الانسان وفق تكامل انساني هو مايجب ان نسعى له.

"تعد ظاهرة الهجرة من الظواهر القديمة في ظل غياب مفهوم "الدولة" باستثناء بعض الكيانات التي ترتبط بروابط مشتركة من الاطار التاريخي، والتقارب في العادات والتقاليد، او روابط الدم، وروابط طائفية او اثنية او لغوية. وقد كان لغياب الحدود دور كبير في التنقل والنقل والترحال بحثا عن الكأل والماء. ال انه ومع قيام مفهوم "الدولة" ظهرت بوادر تقنين الهجرات، والتأكيد على الهجرة بموجب الأنظمة والقوانين، ورفض الهجرات غير الشرعية"²⁰

لم تكن الحضارة الاسلامية بمنى عن اعتماد تناسق الحضارات من خلال الهجرات المتلاحقة بل كانت من روادها لما تميزت به من اسهامات علمية و انسانية و ثقافية اثرت و تأثرت بهذا التمازج و التبادل الثقافي حيث زكاة العلم في نشره سعيا لنهضة المجتمعات الاسلامية و نشر الدين الاسلامي و ثقافته الانسانية لذا فان واقع الهجرة ليس بغريب على مجتمعاتنا العربية بل يعد ذا تاريخ حافل كون العهود المظلمة للمجتمعات الاوربية قد تنورت باثراء ما تقدمت به العلوم العربية الاسلامية انذاك من خلال تلاق حضاري اساسه الهجرات الفاعلة المؤثرة . الا ان واقع كون الهجرة احد عوامل التطوير المجتمعي بالتبادل الثقافي التجاري الصناعي قد تبلور باتجاهات عدة و اثار متنوعة حيث اختلف هاجس الهجرة باختلاف المسببات و النتائج و التداعيات .

"إن البحث عن الصواب حيث يكون، والأخذ بالحكمة ولو من فم المخالف، واعتبار المنتج العلمي البشري مجالاً للبحث والاختيار في ضوء مقاصد الإسلام وغاياته الكبرى التي تدمج كل اجتهاد إيجابي نافع، هو "المسلك القويم". فإذا نظرنا إلى القرآن الكريم وجدناه يقصّ علينا من قصص الأمم المختلفة ما يعتبر مجالاً

واسعاً لأخذ العبرة والمثل. وإذا نظرنا إلى سنّة المصطفى -صلى الله عليه وسلم- وجدناه يوجّه بعض صحابته إلى تعلم اللغات الحضارية السائدة في عصره؛ والسريانية والفارسية للاطلاع على حضارتهم والاستفادة منها. وإذا تصفّحنا تاريخ الخلفاء الراشدين ومن اهتدى بهديهم من بعدهم، وجدناهم قد أدخلوا من تجارب الأمم الأخرى في تنظيم الدولة؛ كسك النقود ونظام الجبايات والبريد وغير ذلك من النظم الإدارية. وإذا اطلعنا على تاريخ الفكر الإسلامي، وجدنا اهتمام المسلمين بالترجمة، من خلال تأسيس دار الحكمة في المشرق ومدارس قرطبة في المغرب، ووجدنا حوارات مفتوحة بين فطاحل العلماء والفقهاء المسلمين وغيرهم من الأحرار والرهبان من الشريعتين اليهودية والنصرانية. كل ذلك بهدف إبراز سماحة الإسلام وقوة حجته ومنطقه الفكري والعقدي، وفي نفس الآن الاستفادة من كل اجتهاد يخدم البشرية ويرقى بها إلى أحسن حال، ولم يكن هؤلاء يضيقون ذرعا بالفكر المخالف.²¹

ثانياً: تداعيات الهجرة بين الايجابية و السلبية

2.1 التداعيات الثقافية

تراوحت نتائج الهجرة الثقافية بين الايجابية و السلبية سواءً على مستوى بلادهم الام ام بلاد المهجر. ان الاثر الثقافي التبادلي النزعه في تنوعه و تعدده اوجد روح ثقافية مغايرة جديدة و اضافات ايجابية وفق التعايش السلمي حيث احيال جديدة مميزة بالثقافات المشتركة و التي تجعلها اكثر تسامحا و انسانية و ذكاء في تلاقح حضاري ثري بالمفاهيم الانسانية. التي تعد اساس لبناء شعوب الارض جميعا .

" لعب التفاعل الثقافي دوراً مهماً في توطيد التواصل والحوار بين الشعوب، الأمر الذي يُعزز قوة مبدأ السلم العالمي الذي تتوق لتحقيقها البشرية عبر العصور، فالشعوب التي تتحاور ثقافياً لن تلجأ إلى الحروب وافتعال الصراعات المسلحة؛ لأن لغة الحوار أشد تأثيراً ورُقياً من الفعل العسكري، ويبدأ عندما تُبدي الشعوب احترامها لثقافة الشعوب الأخرى ونمط حياتها ومعتقداتها، في الثقافة مفهوم شامل وجامع لكل شيء، بل تكاد تكون النافذة الأوسع والأوسع التي تتمكن الشعوب من خلالها من تحديد هويتها، وهي الوسيلة التي تسمح للتعرف على الثقافات الأخرى ."²²

الا ان النزعات العنصرية المنحى الرافضة لوجود الاخر سواءً على مستوى الحراك الديمغرافي الداخلي بين المدن و الارياف في الدولة الواحدة او بين الدول كمهاجرين او لاجئين حيث اختلاف الثقافات وفق الخصوصية المجتمعية اوجد مشاعر الاغتراب و التمر و الاكتئاب فضلا عن ضغوطات الحياة ومسؤولياتها خاصة مع صعوبات اللغة و الحصول على الاوراق الرسمية و العمل بمميزاته مثل الضمان الصحي و الاجتماعي وكافة المميزات التي يتمتع بها المواطن الاصلي على الرغم من اشتراكهم مع ابناء البلد الاصليين بخصوصيات تحديات الحياة و متاعبها و نتاج التوجهات الانسانية تلك اثمرت بالمقابل توجهات سلبية تتفاقم لتصل الى الاجرام و الانتماء للمنظمات الارهابية المتعددة التصنيف بين تجار السلاح و المخدرات و البشر كي يكون الاثر السريع بالاموال الملوثة المدمرة للفرد و المجتمع . ان الاندماج الثقافي و التأقلم مع خصوصيات

المجتمع المضيف و احترامها حيث الغلبة للقيم الكونية المشتركة اي التعايش السلمي و تقبل الآخر هي الاساس في تحسين الواقع الثقافي و المجتمعي للمهاجرين سعيا للارتقاء الفكري و التفاعل المثمر للافضل حيث اساس الاندماج المجتمعي وفق الواقع المتاح يكمن في الاثراء لخصوصية الهوية لا الغائها و تبادل الثقافات سعيا لتحقيق الهدف الذي تكبد من اجله كل معاناة الوصول الى بلاد المهجر اي تطوير الذات و التمتع بحياة افضل على كافة المستويات للفرد و لمستقبل اسرته. ان العمل على انشاء معاهد مخصصة للتجمعات العربية الثقافية المشتركة يكون فيها تبادل فكري حر وترسيخ للثقافات العربية الانسانية لاجيال المستقبل و الطريق للقضاء على الشعور بالتمييز و الاختلافات الثقافية العدائية وفق مبادئ السلم العالمي وطريق للامن الانساني و الارتقاء المجتمعي سعيا لالغاء التوجهات العنصرية البغيضة .

2.2 التداعيات الاجتماعية

ان طبيعة الحريات المتاحة في البلد المضيف لا تتساوى مع خصوصية الحريات لبلاد المهاجرين وفقا لعاداتهم و تقاليدهم و الخصوصية الدينية و المجتمعية. الا ان الجانب الايجابي متمثلا في اسناد المهاجرين لاسرهم ماديا و مايكتسب من خبرات و مهارات تعينهم على التطوير الذاتي و بالتالي نقل تلك الخبرات لبلادهم في حال العودة او الاستفادة منها في فتح مشاريعهم الخاصة فضلا عن تقليل واقع البطالة في بلادهم من خلال انخفاض الفائض السكاني و ارتفاع العوائد الضريبية و التحويلات المالية و بالتالي التوسع في بناء البنى التحتية لبلادهم الام. ولكن يبقى التهجين الثقافي و الهوية عامل قلق في حياة المهاجر بين التوقع و الانكماش داخل خصوصية اسرته حيث طريق العودة لاوجود له و الاستمرار وفق قوانين المهجر و التأقلم و التغيير يعد سبيله الوحيد مع صعوبات التأقلم لا على مستوى خصوصية المجتمع الجديد فحسب بل على مستوى تقبل التغيير الشامل الجذري لافراد اسرته حيث يبتعد الاولاد تماما عن طبيعة مجتمعهم الام و خصوصيته لتصبح هوة واسعة بين الاباء و الابناء حيث تغير العقول و الثقافات و التوجهات ليكونوا افراد لخدمة دول المهجر و تطويره.

"يتناول كتاب عزت السيد : مشكلة هجرة العقول العربية إلى الخارج وما تمثله من خسارات هائلة لمجتمعاتنا العربية جراء هذا النزيف المستمر، وأسباب هذه الهجرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الرؤى المقترحة ضمنا للحد من هذا النزيف وقد طرح في خاتمة كتابه : الحقيقة التي يجب أن تكون واضحة للجميع هي ان المهاجر لا بدائل امامه في الغالب إلا النجاح و فرص التفكير و الخيارات مغلقة امامه بالقياس الى وطنه حتى اذا اختار الفساد او السلوك الخطا فانه محكوما بقوانين صارمة و نتائج قاسية تجعله يحجم عن هذا التفكير و يبتعد عنه لأنه غريب والغريب محكوم بقوانين و اعراف و طرائق تفكير مختلفة تماما عن أبناء البلد الذي هو فيه و مختلفة عن كونه في بلده"²³

2.3 التداعيات الاقتصادية

"وجد العديد من الآثار الإيجابية والفوائد التي تعود بها الهجرة على البلد المضيف، ومنها: حلّ مشكلة ارتفاع نسبة الشيخوخة بين السكان: تواجه بعض الدول الغربية مشكلة انخفاض معدّل المواليد، وزيادة عدد الأفراد المسنّين، ممّا يؤدّي بدوره إلى ارتفاع نسبة الإعالة، وبالتالي الحاجة إلى المزيد من الإنفاق الحكومي، وازدياد الضغط على خدمات ومرافق الرعاية الاجتماعية والصحية، وهنا تُعدّ الهجرة الحلّ المثالي لتلك المشكلة، إذ يساهم المهاجرون الشباب في تعزيز القوى العاملة، وبالتالي تعويض النقص الحاصل في الرعاية الصحية والاجتماعية. تعدّد الثقافات في المجتمع: تساهم الهجرة في تكوين مجتمع ذو تنوّع ثقافيّ كبير في العديد من المجالات؛ كالموسيقى، والمطبخ، والأدب، والسياسة. زيادة الناتج الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة: تساهم الهجرة في زيادة حجم القوى العاملة في البلد المضيف، ممّا يؤدّي إلى تحسين القدرة الإنتاجية، وتحقيق نموّ اقتصادي أكبر، وذلك بالإضافة إلى الضرائب التي يدفعها المهاجرون، والتي تساهم بشكل كبير في الخزينة العامة للدولة."²⁴

اما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي الاهم فان غالبية المجتمعات الاوربية تعزف عن الانجاب بصورة كبيرة مما يترتب على ذلك ارتفاع بنسب كبار السن و بما يتناسب مع مسمى الشيخوخة المبكرة للمجتمعات الاوربية و انخفاض بنسب الفئات الشبابية التي تعتمد في البناء المجتمعي و تطويره خاصة كأيدي عاملة ابداعية نشطة و تعتبر دول جاذبة لفئة الايدي العاملة الشبابية حتى و ان كانت غير ماهرة لكنها قادرة على توفير اسنادا للتنمية الاقتصادية وتضائل احتياجاتهم للخدمات الطبية المزمّنة خاصة وارتفاع القدرات الانتاجية وفق اجور زهيدة يتقبلها المهاجر لكونه لايمك الاوراق الثبوتية والدعم الحكومي على المستوى التعليمي و الصحي لتوفير احتياجاته المعيشية الا انه ينافس بهذا افراد البلد المضيف اقتصاديا كونه يقبل باي عمل و باي اجر و يساهم في الان ذاته يرفع كفاءة الانفاق الحكومي على الخدمات المجتمعية بما يسدده من ضرائب و يرتفع الطلب على السلع و الخدمات الاساسية حيث ارتفاع نسبي في صافي الايرادات مقابل انخفاض في نسب الخدمات المعاشية و الطبية وهو احد اهم سمات الاقتصاد الايجابي حيث المهاجرين الشباب اصبحوا بمثابة اليد اليمنى الاساسية في رفد الدولة لا بالعمالة الشابة البناءة فقط بل التي تبني مشاريع وتدفع الضرائب و ترفد الاقتصاد التنموي للمجتمع و رفع نسب الخدمات المقدمة من الحكومة تناسبا مع رفع الوارد الضريبي و الطلب على السلع اي تحسين الكفاءة الاقتصادية للدول الاوربية عموما.

2.5 احصاءات توضيحية

"تشير إحصاءات المفوضية الأوروبية إلى أنّ معدّل أعمار الشّعوب الأوروبيّة سوف يرتفع من 39 في العام 2004 إلى 49 في العام 2050"²⁵ " معدّل الإعالة هي نسبة الأشخاص المعالين، الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو أكبر من 65، إلى السكّان في سن العمل، أي الفئة العمرية من 15 إلى 65 عامًا فوصل إلى 28.1% أي ما يعادل 3.5 شخص من الفئة العاملة لكلّ شخص من فئة فوق الـ 65 ومن المتوقّع أن يرتفع إلى 53% في العام 2050"²⁶

تشير تلك الدراسات الاحصائية الى ان نسب الشباب المهاجر المتزايد في التدفق الهائل الذي تشهده الدول الاوربية الهرمة التي تعاني من انحسار الفئة الشبابية و تصاعد الفئات العمرية مافوق سن الخامسة و الستون حيث يتفقم معها الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي وفق تخصيصات مالية كبرى من الميزانية العامة للدول لذا يعتمد انعاش اقتصاد الدول الاوربية بالصورة الحيوية الفاعلة على هؤلاء المهاجرين الشباب.

" تشير هذه الأرقام إلى تحوّل البنية السكانية الأوروبية إلى مجتمع هرم، ترتفع فيه نسبة الإعالة ويفرض معضلة ديموغرافية تبعاتها خطيرة اقتصادياً. لن تظهر الآثار الإيجابية لأزمة اللاجئين على الاقتصاد الأوروبي إلا على المدى الطويل، إذ إنها سوف تؤدي إلى تخفيض نسبة الإعالة. ترى الدراسات الاقتصادية المختلفة أنّ التأثير السلبي لهؤلاء المهاجرين لن يستمرّ طويلاً في حال تأمّنت لهم وظائف في أماكن الحاجة إليهم. تفوق المساهمة المالية للمهاجرين الناتجة عن دفع الضرائب، في معظم الأحيان، قيمة ما يحصلون عليه من خدمات صحيّة واجتماعيّة، كما تفوق المساهمة الماليّة للمواطنين الأصليين. أمّا في الحالات المعاكسة فإنّ السبب يعود إلى حصولهم على معاشات أدنى من المواطنين الأصليين، وإلى ضعف إسهام المرأة في سوق العمل"²⁷

فالهجرة إلى أوروبا ما بين العامين 2001 و 2011 أدخلت 20 مليار يورو إلى الخزينة الأوروبية، حيث أنّ المهاجرين دفعوا 64 % ضرائب أكثر ممّا حصلوا عليه من خدمات، ووفّروا خبرات كانت لتكفّل الخزينة 6.8 مليار يورو إضافية على ميزانية التعليم"²⁸ الا ان الآثار السلبية و الايجابية يشترك فيها كلا الجانبين اي بلاد المهاجرين وبلاد المهجر اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا مع فارق نسبي كبير في نسب الآثار لكلا الطرفين سواء على مستوى الانية منها او البعيدة المدى على مستوى مستقبل الاجيال المستقبلية القادمة. ان وجود هؤلاء المهاجرين اوجد حلول اقتصادية لدول المهجر في الوقت ذاته تسبب برفع نسب الازمات الاقتصادية في بلادهم حيث انحسرت اليد العاملة و فضلا عن هجرة الكفاءات و صاحب ذلك التغيير الديمغرافي انعكاسات اجتماعية و نفسية و ثقافية وانحسار الفئة الشبابية الذكورية اي ارتفاع نسب الفتيات غير المتزوجات و انحسار الولادات رغم الجانب الايجابي المتمثل في مايرسل من المهاجرين لاسرهم من تمويل يكون رافدا للتنمية الاقتصادية الا انه يشكل عبئا اضافيا على المهاجر الذي يدفع ضرائب في دول المهجر و يتسبب برفد الاقتصاد من جانب ومسؤول عن اسناد اسرته ماليا من جانب اخر. اما في حال عودتهم فيتسببون في الغالب بالضرر لانفسهم و لمجتمعهم كونهم مشتتين ذهنيا بين الثقافات الاجنبية و المختلطة مع ثقافتهم الام متدمرين نفسيا من واقع الخدمات المتردية في مقارنات خاسرة يكون العودة سبيل غالبيتهم الى دول المهجر فسياسات الاندماج الاقتصادي و الثقافي لا تتوقف عند حدود بلاد المهجر بل انها تكون الاصعب في حال العودة وهو ما لا تعمل على توفيره الدول الام اي انعدام وجود التسهيلات الاقتصادية الجاذبة لابنائها ليكونوا اداة لانعاش اقتصادهم الام.

"تحظى الدول التي يغادرها أفرادها بقصد الهجرة بالعديد من الآثار الإيجابية، إذ تؤدي الهجرة إلى التخفيف من نسبة البطالة فيها، وذلك بسبب هجرة أعداد من العمّال منها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة دخل

العمال الباقين فيها، ومن جهة أخرى فإنّ العمّال المهاجرين سيرسلون مبالغ مالية إلى أسرهم في بلدهم الأصلي، ممّا يساهم في تحسين مستوى المعيشة لتلك الأسر، وبالتالي رفع المستوى الاقتصادي للدولة.²⁹

ان الاستثمارات الاجنبية اذا وظفت بما يتناسب والخطط التنموية الصناعية و الانشطة الاقتصادية و الخدمية المختلفة تكون عامل حيوي اساسي لاعلى مستوى توفير الخدمات فحسب بل في القضاء على البطالة من خلال تشغيل الايدي العاملة في البناء و الاعمار. الا ان متطلبات الاستثمار الاجنبي تعتمد بصورة رئيسية على الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الذي يستوجب في الان ذاته التحول الرقمي لكافة مرافق الدولة. لذا فان الدول التي لا تتمتع بطبيعة الاستقرار السياسي و الاقتصادي لاتعتبر سوق جاذب للاستثمارات الاجنبية بل ان المهاجرين من ابنائها لايعودون بمشاريع استثماريه لبلدهم الام خوفا من التخلخل الاقتصادي الحاصل في بلادهم و بالتالي ضياع ثراواتهم .

"لقد تفاوت الاستثمار الاجنبي المباشر من دولة لاخرى وفقا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية فقد اتجهت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الصين ومصر في سبعينيات القرن الماضي لاسباب سياسية ، بينما نجدها اتجهت الى دول جنوب شرق اسيا في العقود الاخيرة من القرن الماضي لاسباب اقتصادية حيث حققت من خلالها ارباح طائلة. بينما كان نصيب الدول العربية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة كان ضعيف جدا لاسباب سياسية بالدرجة الاساس ومن ثم اقتصادية لكي تبقى اسواق لتصرف فوائض السلع والخدمات للشركات الاحتكارية.³⁰

ثالثاً: الامن الانساني في ظل التداعيات السياسية و الامنية للهجرة غير الشرعية

وفق طروحات توضح ماهية العلاقة بين مفهوم الامن و علاقته بالانسان والدولة و النظام الدولي توضح الدراسة التالية في خلاصتها ماهية الامن العسكري و الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي حيث يوضح بوزان شمولية المعنى الامني لكافة نواحي الحياة المجتمعية و من هنا تكمن اهميته و ضرورته لتحقيق اي تطور سواء على مستوى الانسان او الدولة عموماً.

" أكد بوزان: أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي والقطاع البيئي، تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بوزان يقول: (إن الأمن هو التحرر من كل تهديد)، فهذا التعريف هو جامع لأنه يقصد كل تهديد أو خطر يؤثر في الإنسان، تبني بوزان في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل: الأفراد، الدول والنظام الدولي، وعلى هذا الأساس يميز بين التهديدات الحقيقية والتهديدات الزائفة." عدد بوزان أبعاد الأمن كالاتي: الأمن العسكري : ويتضمن شقين أساسيين قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا تصورات الدول ونواياها تجاه بعضها. الأمن السياسي :يعني الاستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحاظاتها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.لأمن الاقتصادي :ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، وعلى قوة الدولة.الأمن الاجتماعي :

ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها ورموز هذه الخصوصية كاللغة، الثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد وضمان شروط مقبولة ومساعدة على تطوير هذه الرموز ودرء التهديدات التي تؤثر سلباً على هوية وثقافة المجتمعات.³¹

3.1 السمات الامنية في ظل العولمة

ان سمات العولمة التي تميز بها عصرنا الحالي اوجدت تفاقم نسبي في تداخلات الدول و المؤسسات والذي لم يتوقف عند الحدود المجتمعية بل ارتكز تأثيره بصورة اكبر على المستوى الفرد الانساني و امنه الذي يعد اساس الامن المجتمعي و بالتالي الدولي منه فالتطورات و التداخلات التي صاحبت العولمة و الثورة التكنولوجية قد صاحبها التطور ذاته على صعيد طبيعة النزاعات المسلحة و امكاناتها الهائلة فضلا عن التسليح الالكتروني العالي التقنيات و الامكانيات وطبيعة الاستقطاب الاقتصادي بين دولنا العربية التي تعد من الدول ذات الطبيعة الاستهلاكية اكثر من كونها انتاجية الى دول مصدرة مستقطبة جاذبة لهجرة الطاقات الشابة و العقول الفذة حيث التغيير الديمغرافي و اثاره البيئية و الصحية و الامراض الفتاكة و العديد من الازمات التي اوجدت ضرورة البحث عن الامن الانساني سواء على مستوى الفرد او المجتمع و تلك الاحتياجات المتفاقمة لا تقف في تلبيتها و تطويرها عند حدود امكانيات مجتمع بذاته كونها احتياجات دولية المنحى مما يستوجب التكاتف و التعاون و السعي الدولي لكافة الاطراف لتوفير الامن الانساني لكافة افراد مجتمعاتنا الانسانية .

" يعتمد الأمن الإنساني على مجموعة من الخصائص نذكر منها: مفهوم شامل يشمل كلّ دول العالم بجميع إمكانياتها، نظراً للتهديدات الخارجية المشتركة التي تؤثر على الأفراد في كل مكان كالإرهاب والمخدرات، لذلك فإنّ أيّ تجاوز يؤثّر على أمن الناس يستوجب تدخلاً من كل الدول لإيقافه ومنع تكراره. يهتم بأمن الناس والظروف المتعلقة بكل شخص لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهو يبتعد عن الحلول العسكرية لحلّ المشكلات ويُرَكِّز على الاهتمام بالأفراد والتنمية البشرية. أهم شعار للأمن الإنساني هو الوقاية خير من العلاج، لذلك يتمّ الحرص على تجنب حصول المشكلات وحلّها قبل تفاقمها بالتالي تجنّب حصول الصراعات بين الأفراد في المجتمع الواحد³² .

3.2 اسس بناء الامن الانساني

ان المخاطر المرافقة لاسس بناء الامن الانساني اصبحت في زمننا الانني تغطي على تهديدات المفاهيم الامنية السابقة المتسمة بالطبيعة العسكرية البحتة سواء على مستوى امن الشعوب الداخلي او الدولي حيث طبيعة الهجوم و التسليح بشتى انواع الاسلحة الخفيفة منها و الثقيلة حتى ان التحديات الامنية و السياسية سواء الامن القومي او الدولي اختلفت في مقاييسها و خطورتها و طبيعة ادوات تنفيذها اذا ارتبطت تلك التحديات بأفراد و الجماعات خاصة فيما يتعلق بتطورات طبيعة عمل وادارة شبكات الجرائم الدولية المنظمة التي تتولى عملية تهريب المهاجرين بمقابل مادي كبير مقابل تسهيل الوصول وفقا لمميزات امنية صغيرة او معدومة سواء برا او بحرا حيث المياه الدولية ابتلعت العديد من المهاجرين الذين تسببت صعوبات الحياة في بلادهم

لفقدتهم لحياتهم او مواجهتهم للموت في ناقلات برية وفق شروط لا انسانية بتجمعات كبيرة لفترات طويلة دون اي من مستلزمات الحياة الضرورية منها ويبقى الوصول الخطر في مواجهة القوات الامنية الحدودية ومصاعب تخطيها ومخاوف وشبح الموت يبقى مرافق لهم طيلة رحلة الهجرة لحياة افضل. ان تلك الشبكات الاجرامية لا تقف عند حدود الاستغلال للثغرات القانونية في انجاز اعمالها بل تستغل احتياجات المهاجرين في الوصول الى بر الامان باستخدامهم لارخص و اسوأ المعدات في المياه الدولية الصعبة العبور حيث لا مسائلة و لا محاسبة قانونية نتيجة اعمالهم اللاقانونية عن فقد هؤلاء المهاجرين لحياتهم الذين كان جل مطلبهم العيش بظروف حياة افضل انسانيًا. ان الاهتمام بامن الانسان اصبح ضرورة واجبة و ملحة نظرا لتزايد اعداد المهاجرين و اعداد المفقودين منهم في الان ذاته ان الحلول لا تأتي جاهزة مقبولة للتنفيذ فالبحت في المسببات يعد الاساس في المعالجات و اهم المعالجات تكمن في الاستقرار السياسي و الامني حيث يستوجب النهضة الدولية المشتركة لوضع حد لتفاقم العصابات الدولية التي تشكل خطرا على البشرية جمعاء بما تتسبب به من دمار للأفراد و المجتمعات على حد سواء.

"تشكل الهجرة تهديدا للأمن المجتمعي في الدول المستقبلية للمهاجرين، نخص بالذكر الدول الأوروبية، مما عزز مخاوف هذه الدول، أن الحضارتين الغربية والشرقية تختلط بصورة فعلية وسريعة، ولأول مرة في التاريخ تتقدم البشرية، عن طريق التكنولوجيا نحو حضارة عالمية شاملة، إذ أسهم التركيز العالمي على الثروة في تعميق الهوة بين الدول وشرائح المجتمع الواحد، ليس بين الطبقات فحسب، بل أيضا بين الفئات داخل نفس المجتمع، وبين الفصائل والأفراد داخل الفئة الواحدة"³³

ان الظروف الاقتصادية القهرية التي تعد واحدة من اهم الاسباب التي دعت هؤلاء الشباب للهجرة و تحمل كل تلك المخاطر و الاعباء هي ذات الظروف التي تجعلهم يتقبلون العمل وفق شروط قهرية لا يكون فيها لحقوق امنهم الانساني وجود الا بما تسمح به تلك الدول المضيفة على اضيق الحدود . ان توجه الدول الاوروبية الى سياسة تخصيص الاموال الطائلة اما للحيلولة دون دخول المهاجرين برصدهم بين طائرات مراقبة و اجراءات امنية مشددة ومعسكرات احتجاز و تشديد الحراسات و العمل على الحد من توجهاتهم للهجرة من خلال اسناد الحملات الاعلامية و استغلال وسائل التواصل الاجتماعي الاكثر استخداما على مستوى الدول العربية خاصة لتتوير الجوانب و المخاطر السلبية للهجرة غير الشرعية التي لا تعد الحل الامثل لشباب المهاجرين لكنه الحل الاوحد لتحقيق احلامهم بحياة انسانية افضل لهم .الا ان دواعي الامن الانساني التنموي الحق يقتضي من تلك الدول استبدال توجيهات التخصيصات الامنية الضخمة غير المجدية حيث توافد اللاجئين غير الشرعيين بتزايد كون تلك التوجهات لم تستوعب المسببات و لا تسعى للحد منها حيث استفادتها الاقتصادية الكبرى غير المعلنة رسميا هي المحفز الاكبر لاستمرار تقبل اللاجئين غير الشرعيين. الا ان دواعي الامن الانساني الدولي و الديمغرافي و النتائج القهرية للواقع غير الانساني الذي يعيشه و يعاني منه هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يقتضي العمل على تقليص تلك المسببات و الحد منها من خلال استبدال تلك

التخصيصات المالية الطائلة الامنية التوجه حيث يعد المهاجرون غير الشرعيون احد اهم اسباب الانتعاش الاقتصادي المسبب لها بالعمل على دعم بناء المشاريع التنموية المخصصة لهؤلاء الشباب خاصة في القرى و الارياض حيث التطوير البيئي و الحد من البطالة و استغلال الامكانيات المتاحة يكون خير رادع للهجرة غير الشرعية و داعم لبناء امن الفرد اقتصاديا و اجتماعيا و بالتالي انسانيا كما يمكن استغلال الحملات الاعلامية في تغذية روح التعاون و التعايش السلمي و الامني لبناء مجتمع يتقبل الاخر وفق اسس بناء السلام و الامن المجتمعيين .

"ظهور الهجرة الاجبارية بسبب النزاعات المسلحة: لقد شكلت الهجرة على الدول المتقدمة كونها كانت هجرة اقتصادية لمهاجرين اقتصاديا غير النظامية عبئا يبحثون عما يعرف بـ "الفردوس الاوروبي" في بداية الامر، لكن الهجرات الحالية هي هجرات تأخذ طابع التهجير الاجباري ، التي هي تلك الهجرات الناتجة عن النزاعات السياسية المسلحة التي تشهدها بعض دول العالم الثالث. فمنذ الثورات العربية في العام 2011 ، أدت الاضطرابات و القلاقل التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط الى موجات كبيرة من المهاجرين إلى أوروبا، بحثا عن حياة أفضل، وهربا من الحروب الحالية، والمجاعات، والفقر. لكن هذه الرحلة غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر مما نتج عنها مقتل مئات المهاجرين بسبب غرق سفن او قوارب قبل وصولها الى سواحل شمال البحر المتوسط"³⁴.

3.3 التحديات السياسية واثارها

تعتبر الأسباب السياسية و الأمنية من أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، غير أن الأسباب السياسية لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلية التي أدت بطريقة مباشرة و غير مباشرة في تشجيع الهجرة إليها . فالعوامل السياسية تعد من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات عبر التاريخ ، في معظم الدول النامية حيث تتعدم الديمقراطية و تسود النظم الديكتاتورية و الانقلابات العسكرية و الحروب تؤدي إلى هجرات جماعية غير شرعية هربا من الواقع المدمر لمستقبلهم فكان نتاج الحروب و الصراعات وعدم الاستقرار السياسي و تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة الى سبل المخاطرة المشروعة و غير المشروعة من أجل الوصول الى الاستقرار و الأمن و السلام . و تعد سياسات الدول المستقبلية من العوامل الاساسية في كسب جموع المهاجرين كعامل حيوي في اسناد الاوضاع السياسية للبلاد فيما اذا تم احتوائهم من حكومات البلاد المستقبلية بما يتناسب و العيش بكرامة و انسانية . ان كل تلك المتطلبات يجعل من المهاجرين لقمة سهلة لمحترفي السياسة و المستغلين لضعفهم و عدم استقرارهم شرعيا و ماديا حيث تشتري اصواتهم الانتخابية بما لا يتناسب و استحقاقاتهم الانسانية.

" لم تعد الدولة هي محور التركيز في الدراسات الأمنية بل أصبح الاتجاه نحو الفرد باعتباره وحدة التحليل الأساسية وما على الدولة سوى ضمان أمنه و رفاهيته. مفهوم الأمن تطور وأصبح يتجه نحو الإنسان بشكل

أساسي من خلال طرح مفهوم مستحدث وهو مفهوم الأمن الإنساني وترابطه بكل من الأمن المجتمعي والأمن العالمي بعدما كان تقليدياً مقتصرًا على المسائل العسكرية التي تمس أمن الدولة³⁵

تتسم طبيعة الصراع القائم بين احقية المهاجرين بحياة انسانية كريمة امانة و بين ما توفره لهم دول المهجر بسمة اللانسانية حيث الاستفادة من جهود العمالة غير الشرعية في كافة الجوانب و منها عدم التزام الدول المضيفة بقوانين استحقاقات العمل لعدم وجود عقود العمل القانونية الضامنة لحقوقهم حيث تنتعش اقتصاديات الدول المضيفة لهؤلاء المهاجرين خاصة فيما يتعلق بالاتحاد الاوربي جراء الاستغلال غير الانساني و الاضطرار الى العمل بابخس الاجور و لساعات طويلة و جهود مضنية لسد احتياجاتهم الحياتية الضرورية الاسرية كونهم بلا اوراق رسمية تؤهلهم لنيل استحقاقاتهم القانونية و التي تمتد لسنوات طويلة و تحت رقابة دائمة لسلوكياتهم لحين الحصول على الاوراق الرسمية التي تؤهلهم للعيش الكريم و التمتع بكرامتهم الانسانية. و بين الرفض و الشكوى و التذمر العلني الرسمي و المجتمعي و عنصرية التعامل مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين تكون للجتمعات الاوربية و حكوماتها الاستفادة القصوى في البناء الاقتصادي التنموي و بمنى عن اي محاسبة قانونية او قضائية علنية رادعة تقف حائلا لاستمرار ذلك الاستغلال بين ضرائب رسمية مستحقة من هؤلاء اللاجئين الى ظروف عمل لا انسانية يتلاشى وجود اسس الامن الانساني الداعم لحصولهم على استحقاقاتهم على مستوى العمل و الحياة .

"إن معاناة المهاجرين من ظاهرة الاغتراب في المجتمع الجديد، بسبب عدم شعورهم بالولاء والانتماء، يتسبب في زعزعة استقرار المجتمع نتيجة العزلة النفسية والاجتماعية التي تقود المهاجرين إلى الجريمة والانحراف، وأيضاً بسبب عدم تمكينهم من حقوقهم الإنسانية حتى ولو حصلوا على الجنسية فإن مواطنهم تكون إما منقوصة أو مزدوجة نتيجة للانتماء المشتت بين بلدين"³⁶

تنقسم الفئات المهاجرة الى فئتين بين المهاجرين الشرعيين وفق اوراق نظامية وهي الفئة التي في الغالب متكونه من اصحاب الكفاءات العلمية و التخصصات الابداعية الالكترونية وتقنيات المعلومات المتعش لها سوق العمل واسواق التصدير و التي تجتذبها دول المهجر بكافة التسهيلات و العروض المغرية بالبقاء و التطوير الذاتي كي تكون بمثابة الارض الخصبة لتنشيط الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدول الاتحاد الاوربي الذي تنقلص فيه الفئات الشبابية حيث ترتفع بالمقابل نسب كبار السن المتقاعدين المستترفين لاقتصاد دولهم بالتخصيصات الماليه للاغراض الصحية و الضمان الاجتماعي .و تلك الفئة تمتاز بحصولها على مميزات حياتية تطويرية الا انها تفقد الامن النفسي الناتج عن معاناة التمييز كونهم ليسوا من ابناء البلد الاصليين و منافسين اقوياء في مجالات العمل وتبقى مدى قابليتهم على التأقلم بمثابة الفيصل في استمرارهم حيث يتأقلم الاطفال ويتغيرون بسرعة في انسجام سريع مع الاجواء الدراسية و المجتمعية الا ان العقبة تتمثل في اشكالية العلاقات بين الام و الاب و الابناء في ظل صراعات الاجيال بين نهج الوطن الام و البلد المستضيف و مكوناته و استحداثاته على المستوى الاجتماعي و الثقافي و العادات و التقاليد حيث تظهر على السطح تلك

المخاطر الامنية في انجراف الابناء نحو التجمعات التي تقودهم للخطوات الانحرافية سواء على طريق الانتماء للعصابات او للمخدرات ووفق القوانين الاوروبية التي تحد من التدخل الاسري في حياة الابناء يبقى الوالدين اسرى الماضي و الابناء في حماية القانون لكنهم ليسوا في حماية القانون من الاندراج في تلك العصابات الخفية ذات عوامل الجذب المالية و الفكرية القوية .

"يصطلح على تسميتها كذلك «استنزاف العقول» Drain Bain " «ويقصد بها "سفر أو نزوح أو هجرة الرجال والنساء المؤهلين تأهيلا جامعيًا سواء في داخل البلاد أو خارجها بمحض إرادتهم أو قصدوا ذلك طلبا للعمل والاستيطان أو للدراسة وعدم عودتهم بعد إتمام الدراسة"³⁷

اما الفئة الثانية فهي الفئة المتمثلة بالمهاجرين غير الشرعيين ضحايا اوضاعهم الاقتصادية و الصحية و السياسية وهربا من الفقر و الجهل و العوز الى طرق الموت التي تقودها عصابات الهجرة غير الشرعية ليقعوا ضحايا عناصر الجرائم المنظمة الدولية من عصابات الاتجار بالبشر و المخدرات و السلاح لهدم امنهم الانساني. يبقى التساؤل القائم هل بالامكان توفير التعامل مع المهاجرين وفق المفهوم الانساني كي يكون بمثابة الحاجز الامني الذي يقيهم من تهلكة العصابات الاجرامية كخيار قائم ممكن تنفيذه ؟. فعلى الرغم من وجود القوانين الدولية المسؤولة عن حماية المهاجرين و صيانة وجودهم الانساني الا ان ماينفذ منها لا يعد بمثابة الدرع الرادع عن استغلالهم في ظل ظروف قاسية واجور زهيدة ابعد ماتكون عن مقومات الامن الانساني للبشر وتعد تلك الاختناقات المعيشية الاساس في التوجه نحو الثراء السريع دون ادراك للعواقب الوخيمة بالتحول الى عالم الجريمة فغايتهم الحياة الكريمة الا انها غير متاحة وتحت ضغوطات الحياة اليومية الصارمة و الاحلام الملزمة التحقيق يكون التحول الاجرامي و الاخلال بالأمن الانساني .

"بالرغم خطورة الهجرة غير الشرعية وما تشكله من أعباء أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية الا ان المهاجرين هم بشر ولا بد من التعامل معهم بكل إنسانية، فقد شددت المنظمات الانسانية على حسن المعاملة، وتقديم المساعدات لهم. والالتزام بذلك أقرت الامم المتحدة على حماية المهاجرين بعدد من المبادئ والمعايير لحماية جميع حقوقهم وأفراد أسرهم، منها النصوص ذات الصلة الموضوعة في إطار منظمة العمل الدولية، وخاصة الثقافية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (رقم 22)، والثقافية المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية، والمساواة في معاملة العمال المهاجرين"³⁸.

3.4 التحديات الامنية اثر تطورات الثورة التكنولوجية

ان التطور و الثورة التكنولوجية قد اجتاحت العالم باجمعه بحضارتيه الشرقية و الغربية وقد اوجدت هوة عميقة من الفروقات وفقا للثروات و الطاقات و القدرات الصناعية و التقنية و التطويرية الابداعية التي تتمتع بها الدول. الا ان اي تطور يكون ذا جانبين الجانب الايجابي المفيد المشرق ذا الخدمات الابداعية المطورة للفرد و للمجتمع في مجالات الحياة باكملها و الجانب الاخر المعتم الذي لا يشار له بصورة واضحة و لا يحارب بأجراءات صارمة حيث طبيعة التعامل بين السلبي و الايجابي هي من يحتم النتائج . ان توظيف التقنيات

الالكترونية لم يعد حكرًا على جهات معينة بل أصبح متاح بصورة شاسعة للجميع و مثال ذلك طبيعة تعامل العصابات المنظمة دوليًا في توظيف تلك التقنيات فقد سعت لبلورة فكرة سوق النخاسة في العصور الجاهلية وفقًا للتقنيات الالكترونية في جعل عروض بيع وشراء البشر تبث في مزادات علنية الكترونية يكون فيها المزايدة على سعر البشر كأي سلعة رخيصة دون أي إدراك و لا مراعاة لإنسانيته و لتكريم الباري عز و جل للوجود الانساني كاعلى و ارقى خلق الله بما ميزه من صفات و نفخ فيه من روحه تبارك و تعالى . ان تلك الكارثة الانسانية أصبحت بظل تلك التطورات الالكترونية الاسهل في التعاطي والانجاز حيث سهلت تلك التجارة الشيطانية و أصبحت الأكثر رواجًا حتى من تجارة المخدرات و أكثر من يكون ضحية تلك الكارثة هم المهاجرين غير الشرعيين سواء بالعمل لدى كبار تجار البشر أو بالوقوع ضحية تلك التجارة القاتلة للإنسانية و قد ساعدت الاجراءات المشددة التي تتخذها دول الاتحاد الاوربي الامنية منها خاصة على ترويج تلك التجارة حيث انصب جام اهتماماتهم الامنية على منع المهاجرين غير الشرعيين لا على الحد من تجار التسميم البشري و الغاء انسانيته و امنهم .

"تطور ظاهرة جريمة الاتجار بالبشر، حيث أن دول أوروبا تدرك التحول في ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط، وقد أصبحت ظاهرة الاتجار بالبشر أكثر ربحًا وأمنًا من تهريب المخدرات. من هنا، تشكل هذه الظاهرة معضلة لأوروبا، وإذا لم تبدأ الدول الأوروبية بحل هذه المعضلة ستتشكل جريمة في حق الإنسانية"³⁹. ان المخاطر و التهديدات المتنامية لوجود و استمرار الامن الانساني أصبحت شاملة لمستقبل النظام العالمي اجمالًا بين الكوارث البيئية كالتصحّر و شحة المياه و الزلازل الى الصراعات و الحروب الدولية و الاهلية المسلحة العرقية و تجنيد الاطفال و الاتجار بهم التي تسببت في الغالب بارتفاع متزايد بنسب الجهل والفقر و اشكال العنف المختلفة و الارهاب حيث تضاول معطيات الامن الانساني و ارتفاع مؤشرات نسب الهجرة و اثارها المدمرة للبناء المجتمعي .

"أن الأمن الإنساني معرفيًا و مضامينيًا و جينيولوجيًا، هو تعبير فعلي عن رغبة عالمية لتدارك الأخطار والتهديدات التي رسمت لمستقبل نظام عالمي عماده الكوارث الإنسانية من: كوارث بيئية، كوارث صحية، مع تنامي الحروب الداخلية ذات الطبيعة العرقية أو الدينية (و الهوياتية عموماً)، و في تنامي الفقر و الجهل و العنف (المادي و غير المادي) و هذا ما من شأنه تهديد أمن و سلامة الدول و المجتمعات و العالم"⁴⁰ ان وضع و تنفيذ الاستراتيجيات التنموية الاقتصادية تقتضي أولاً وقبل كل شيء مكافحة الفقر و الجهل من خلال مكافحة الفساد و التجربة السنغافورية تعد بمثابة التجربة الرائدة في هذا المجال كمؤشر حيوي في إمكانية التغيير التنموي الايجابي بتطوير الثروة البشرية كعامل اساس في البناء المجتمعي حيث يعد بناء الانسان اساس وجود الامن الانساني المجتمعي والحد من ظاهرة الهجرة بشتى اشكالها فحصول الانسان على الامن و العيش وفق استحقاق كرامته الانسانية تعد بمثابة الحجر الاساس للبناء المجتمعي اي ان بناء الانسان و امنه هو اساس بناء المجتمعات و اعمارها و تنميتها سعياً لبناء السلام العالمي.

الخاتمة

الاستنتاجات

- لقد تعددت تحديات و صعوبات تحقيق الامن الانساني سواءاً على مستوى مجتمعاتنا العربية او للمهاجرين في دول المهجر حتى ان توفير الاساسيات منها اصبح بمثابة المعضلة الكبرى التي تتطلب الحلول الجذرية السريعة .
- يعتبر من الدواعي الاساسية للهجرة غير الشرعية انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي نتاجاً للحروب الاهلية والنزاعات الطائفية المسلحة و نتائجها المدمرة مجتمعيًا.
- تعد تلك المهددات بمثابة المؤشر و ناقوس الخطر لاستمرار الوجود الانساني و تدهور مستوى الثروة البشرية التي هي اساس بناء المجتمعات و تطورها
- ان انهيار بناء الانسان العربي و انحسار الانتاج الوطني و عزوف المستثمرين الاجانب عن الاستثمار الداعم و المطور لاقتصاد الدولة يرتكز في البلاد التي لايسودها الاستقرار سياسيا اقتصاديا.
- ان مخاطر الامن الانساني تنتشعب في اكثر من توجه بين مخاطر الامن الغذائي بأرتفاع نسب وصول الشعوب العربية الى الحد الأدنى من الفقر الى مخاطر الامن البيئي الناتج عن الكوارث الطبيعية مثل شحة المصادر المائية و التصحر و التلوث و الزلازل و الاوبئة الفتاكة بالبشر.
- تجتمع المسببات لتكون بمثابة الدافع للمهاجرين للبحث عن امانهم و امان اسرهم مع صعوبات و مخاطر الوصول المهلكة الا ان مخاطر البقاء و مايتعرضون له من معاناة تكون دافعا قويا للتغيير نحو بلاد يكون امنهم الصحي و النفسي و الاستقرار في حياة افضل .
- ان نتاج الازمات السياسية و الامنية على واقع الدولة اقتصاديا يكون اساس في انحسار توفير الخدمات المجتمعية بكافة جوانبها التعليمية و الصحية و الامنية و الخدمية و المسؤوله عن البناء الانساني للمجتمع و يعد بمثابة الحافز لتخلخل البناء المجتمعي وانتشار الجهل و الفقر و المرض و البطالة و الجرائم.
- تجتمع تلك المسببات لتكون بمثابة الحاضنات الاساسية لبناء و انماء العصابات الارهابية و عصابات الاتجار بالبشر و المخدرات و حتى تجارة السلاح و اعتماد غسيل الاموال حيث يتحد عامل الثراء السريع خلاصا من الفقر وتوابعه مع التوجهات الاجرامية المدمرة للبنية المجتمعية .

- ان دواعي دراسة العلاقة الوثيقة ما بين الهجرة غير الشرعية و الامن الانساني كون امن الانسان اصبح في مواجهة العديد من المخاطر الهادمة لكيونته و العاصفة في استقرار المجتمعات و مستقبلها اقتصاديا و ثقافيا خاصة مع انتشار معالم العولمة و سيطرتها بين مخاطر التحول الى مستهلكين لا منتجين.
- تعد من اثار الهجرة على مجتمعاتنا انحسار و تلاشي تميز الصناعات الوطنية و مخاطر الغاء الخصوصية الثقافية و سمات رقيها.
- ان طبيعة التهديدات الامنية الداخلية اصبحت الاصعب و الاكثر اثارا على الدول من التهديدات الخارجية لتساعد حجم و اشكال التهديدات الامنية لمجالات الحياة كافة.
- ان استراتيجيات التعامل مع الهجرة و الحد منها سواء هجرة داخلية ام خارجية شرعية ام غير الشرعية يعتمد على تحديد و تحليل المسببات و النتائج وفقا لاراء الاطراف المشتركة بظاهرة الهجرة على اختلافها سواء الدول المهاجر منها او اليها او دول العبور وفق مقاربة الامن الانساني و تحقيق حقوق الانسان كي تكون حلول فاعله ايجابية واقعية ملزمة التنفيذ.
- أن تأثير الفساد السياسي و المجتمعي و الاداري لايقف عند حدود معينه حيث يتسع تأثيره ليتسبب في هجرة اصحاب الكفاءات لافتقارهم للاحتواء و التقدير و الاستحقاقات المادية و المعنوية سيتركون فراغ علمي كبير و يعتبرون في الان ذاته بمثابة المؤشر السئ لفئة شباب بلادهم كون طريق الكفاءة العلمية العليا غير مجدى و لا مستقبل له في بلادهم الام .
- ان اشكاليات التهجين الثقافي بين واقع جديد للمهاجرين واجب التأقلم فيه لغويا و عادات و تقاليد وفق بناء النسيج المجتمعي الجديد في ثقافته و توجهاته و اثناء عقول الشباب العربي بالتوجهات المستقبلية الخارجة عن تكوينهم المجتمعي اي الغاء الانتماء لدولهم الام وبالتالي الغاء بنائهم لمستقبل شعوبهم .
- تتسبب مشكلة الهوية و تبعاتها باثار نفسية و مشكلات بعيدة الاثر بين الكابة الى الانعزال و الاحباط والمتسبب بادمان المخدرات و الكحول وكوارث مجتمعية تؤدي بهم الى الانحراف في العصابات الاجرامية المنظمة الدولية.
- اتسعت اثار الهجرات الداخلية منها في احداث التخلخل الديمغرافي و التضخم السكاني و صعوبة توفير الخدمات الحكومية و ارتفاع نسب البطالة في العاصمة حيث تسببت تلك الظواهر المجتمعية بتوقف الاستثمارات الدولية واعتماد الاستيراد دون الانتاج وسبيل الهجرة اصبح يعد الحل الامثل لنسب كبرى من الشباب الذين يعول عليهم لبناء المجتمع .

➤ ان الترويج للهجرة من خلال وسائل الاعلام و التواصل الاجتماعي يعد سلاح ذو حدين حيث الاستفادة السياسية خاصة في اوقات الانتخابات لكسب الاصوات في دول المهجر وفق الدعايات الانتخابية بين مع و ضد في تعميق للمشاعر العدائية من قبل البعض و كسب اصوات البعض الاخر .

➤ ان معاناة المهاجرين تتضمن عدم وجود تعاون مجدي في توحيد احصائيات محددة لاعدادهم و نوع معاناتهم و احتياجاتهم من جانب ومحدودية توفر القوانين الحاسمة في تحديد للمسميات و استحقاقها بين مهاجر و لاجئ و نازح.

➤ ان الدول التي لا تحضى بالاستقرار السياسي و الاقتصادي لاتحضى بالوقت ذاته بالمستثمرين الاجانب الداعمين للتنمية الاقتصادية بمشاريعهم الاستثمارية ويعتبرون بمثابة الحل الامثل للقضاء على البطالة و الفقر و الكساد الاقتصادي و شحة الخدمات .

➤ ان شيوع الفساد المالي و الاداري في ظل ضعف السياسات التنفيذية الاقتصادية و السياسية فضلا عن انعدام البنى التحتية من جانب وضعف التنفيذ القانوني من جانب اخر و المؤدي لضعف عوائد الاستثمار ادى الى نفور المستثمرين حيث انعدام الاستقرار السياسي و الاقتصادي هو ذات السبب المؤدي لهجرة المواطنين و عدم رغبتهم لا بالعودة و لا باستثمار اموالهم التي كونوها بالمهجر في دولهم الام .

التوصيات

ان تقييم سياسات الدول يكون اولاً من خلال تقييم اللبنة الاساسية في بناء الدول الا و هي الانسان لذا فان شعور الانسان في اي مكان بالأمان و تمتعه بانسانيته بكافة مجالات الحياة يعد المؤشر الاساسي الذي من خلاله يعتمد نجاح سياسات اي دولة في امننة سكانها وبتوفر كافة اسس حقوق الانسان التي اقرها الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

➤ يعد الاستثمار و التأهيل بالثروة البشرية المتمثلة بالفئات الشبابية كاساس لبناء الدولة بأحتوائها للفئات الشبابية بالذات من خلال توفير البعثات للخريجين و اتاحة فرصة تدريبية تطويرية في مجالات التقنيات التكنولوجية خاصة بما يتناسب و احتياجات سوق العمل خاصة وفي تخطيط اساسه التعاون بين القطاعات الحكومية و الخاصة كي تكون بمثابة الدافع لهم للتطوير الذاتي و بالتالي المجتمعي اسوة بما فعلته سنغافورة كونها انموذجاً ناجحاً في هذا التوجه.

➤ ان العمل على ايجاد شراكات مثمرة بين القطاعات الحكومية بالتعاون مع القطاع الخاص المصرفي في صيغ قروض صغيرة لانشاء المشاريع الصغيرة دون فوائد يعد عامل تنشيط للاقتصاد و تقليص للبطالة و تحفيز لبناء الدولة

- ضرورة العمل على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي و الاعلامي في حملات توعوية تعمل على نشر ثقافات حقوق الانسان و التعايش المجتمعي السلمي من جانب و من جانب اخر التوعية بمخاطر الهجرة و اثارها السلبية على الدولة و مصير شبابها .
- ضرورة ايجاد صيغ تعاون دولية مع الجهات الفاعلة في مجالات حقوق الانسان و الامن الانساني وفق جملات توعوية يتم فيها توظيف وسائل التواصل الاجتماعي و الاعلام في دول المهجر يكون هدفها نبذ العنصرية و التمييز و الحث على التعايش السلمي و الاندماج المجتمعي لكلا الجانبين المهاجر والسكان الاصليين للبلد كونهم يعملون لذات الاهداف اي بناء الذات الانسانية و امنها .
- يعد توفير الاصلاح الاقتصادي من الحكومات المبني على اسس الاستقرار السياسي يعدان الداعم الحقيقي لبقاء المواطن ببلده بناءه و الحد من الهجرة و اثارها وفتح ابواب الاستثمارات الاجنبية الساندة للأداء الحكومي.
- ان احتواء الفئات الشبابية للحد من الهجرة في دولهم يجب ان يكون وفق تخطيط استراتيجي لا يتوقف عند التطوير المهاري فحسب بل من خلال توفير فرص العمل بالتعاون مع القطاع الخاص و استثماراته .
- يعد عامل التطوير الفكري لشباب المستقبل استثمارا لبناء القيادات المستقبلية المؤهلة لبناء المجتمع من خلال تشجيع المساهمات الثقافية و فتح النوادي العلمية و التثقيفية و الابداعية و المشاركات الفكرية لفتح افاق المشاركات المستقبلية السياسية فalcضاء على الفراغ الفكري يعد عامل اساس في اغلاق بوابة جحيم الارهاب و تبعاته .
- ان شحة البيانات المتعلقة بكل ما من شأنه التتوير بحجم و نوع المعاناة التي يمر بها المهاجرين تستوجب تعاون مثمر جاد بين منظمات المجتمع المدني و المنظمات الدولية و جهات المسؤولية عن الهجرة و المهجرين و الصحة حيث تحديد حجم و نوع الانتهاكات و من خلال النتائج تكن طروحات الحلول المجدية في شراكات فاعلة لاستتاب الامن الانساني.
- تعد من ضرورات اعتماد الاقتصاد الاخضر التنموي العمل على حل مشاكل الارياف و تشجيع وبناء المجتمع الزراعي لتشجيع الهجرات العكسية لتدارك ازيمات الحراك الديمغرافي العشوائي و احياء الجانب الزراعي في خطوة انعاش اقتصادي لا يكون حافزا للاكتفاء الذاتي فحسب بل للتصدير المستقبلي .
- ضرورة العمل على اعتماد اتفاقيات ثنائية بين الدول ذات الحدود المتجاورة بين المهاجر منها و اليها لتنظيم حركة الهجرة وفق اسس و قوانين يكون فيها الحفاظ على اسس التعايش الانساني و حفظ حقوق

المهاجرين من جانب فضلا عن التعاون للحد من نشاط عصابات التهريب و المخدرات و الاتجار بالبشر في اجراءات تنفيذية متبادلة صارمة و حازمة من جانب اخر .

➤ ان استراتيجيات تعتمد الرصد و المتابعة و تبادل المعلومات و الخبرات و الحلول بين السلطات القضائية والادارية و الامنية و حتى الاعلامية و التعليمية كجهات استشارية يعتبر من اساسيات الخطط الاستشرافية المستقبلية للعمل على الحد من الجرائم التي تتسبب بها عصابات الجرائم المنظمة بين الاتجار بالبشر والمخدرات و الاسلحة غسيل الاموال و خلق الشبكات الارهابية الاجرامية.

➤ ان منظور الامن الانساني اساسه بناء التنمية الانسانية المستدامة و اعتماد مقاربة حقوق الانسان للقضاء على الفكر الطائفي المدمر للمجتمعات من خلال استثمار كافة الوسائل لتحقيقها خاصة المناهج الدراسية للمراحل الدراسية كافة حيث اعتماد البناء الحيوي الفاعل لجسور الثقة بين الشباب الابداعي ودولهم.

➤ ان ما يتم تخصيصه من قبل دول المهجر من ثروات مالية طائلة للحفاظ على الامن الحدودي يستوجب اعادة توجيهه بخطوات اكثر فاعلية كرد جميل لما قدمه المهاجرين في بناء دول المهجر لسنوات طويلة بتحويلها لدول المهاجرين سعيا لاعتمادها في الانعاش الاقتصادي و تطوير بمستوى الخدمات للتقليل من البطالة و الهجرة و معاناتها.

➤ يعد من عوامل بناء الامن الانساني الدولي العمل على استحداث اسس تعاون دولي قانوني خاصة بين دول المهجر و المهاجر منها يتمخض عنها الحد من الاثار التدميرية لحيتان منظمي اللجوء غير الشرعي و مخلفاتها التدميرية .

➤ ضرورة تعاون الدول العربية في اتفاقيات موحدة تنظيمية لشؤون المهاجرين و الساعية للحد من الهجرة في تكاملية اقتصادية و فقا للقيم العربية الاسلامية الانسانية

➤ العمل على اعتماد تكاملية اقتصادية بين دولنا العربية وفق اسس الاقتصاد الاخضر التنموي لاستدامة مجتمعاتنا اصبح ضرورة واجبة في خطوة اساسية فاعلة لامن الانسان العربي و مستقبل الاجيال القادمة.

ان تباين مستويات الدول التنموية و الاقتصادية و التقنية و الصحية و التعليمية يعد بمثابة الدافع الاساس الذي يؤسس و يدعو للهجرة نحو حياة افضل وفق احلام المهاجرين المشروعة و سعيهم لتحقيق تلك الاحلام الا ان عامل التباين ذاته ممكن تحويله من عامل جذب فقط الى عامل اسناد لجميع الاطراف بتوفر صيغ التعاون و نبذ التوجهات الكفيلة بارساء و توسيع ماتمخض عن ظاهرة الهجرة من كوارث مجتمعية و جرائم في تزايد متنامي و لن يكون الحل الامثل في تزايد التخصيصات الامنية و القانونية حتى وصولا لافضل و اجدى الحلول والتي تم تطبيق العديد منها دون نجاحات تذكر. الا ان تحمل المسؤولية المشتركة لا الفردية منها يكون فيها

ايجاد الحلول الضرورية و الحتمية واقعاً ملموساً. ان تحديد اطر الظاهرة و خصوصية و استحقاقاتها و مفاهيمها وفق اطارها الانساني و مقتضياته وتحديد كافة المعطيات من اسباب و حلول وسبل تعاون في خطط استراتيجية تنموية علمية النهج بابعادها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية يكون نتاجها ضمان توافر الامن الانساني للفرد و للمجتمع . ان طروحات الامن الانسانية الحالية جاءت بمفاهيم تتناسب و التغيرات المهولة التي اجتاحت العالم في عصر تميز بثورته التكنولوجية ومدخلات العولمية ورغم المميزات التي ادخلت العالم في موجة من التطورات الا ان تميز العصر الحالي بمميزات التطور اللحظي و الكمي و النوعي رافقه ارتفاع موازي له في اجتياح التهديدات الامنية المتغيرة السمات و بما يتناسب و تلك التطورات و تنوعها و تعددها و الذي استوجب ضرورة التغيير الشامل بالمفهوم الامني من محدودية التوجهات الامنية العسكرية المتعلقة بالدول و امن حدودها الى التوجهات الامنية الالهة الا وهو امن الانسان الذي يعتمد كاساس في بناء امن الدولة و الحل الامثل في الحد من الهجرة كون بناء الرأس المال البشري و امنه يكون الضامن الاساسي لبناء المجتمع.

الهوامش:

1. بلعربي علي ,أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي , مجلة العلوم القانونية والسياسية الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي, المجلد 10 اع 2 2019 ص 874-875
2. محرر الكتاب ديني مراد , لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل ,موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019 <http://www.dohainstitute.org>
3. بتيقة خديجة,السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص56
4. السعيد عون و عدوان يوسف، الهجرة غير المشروعة: قراءة أثر وببولوجية سيكوباتولوجية, (فرنسا أنموذجاً مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 13 ديسمبر 2013 ص225-234.
5. عيد آمال دراسة, نفسية للهجرة غير الشرعية واللجوء في ظل نظرية ماسلو للحاجات ,مجلة دراسة نفسية وتربوية ,ع: 3 2009م ، ص153-169.
6. معجم المعاني الجامع , تعريف ومعنى هجرة في, www.almaany.com ، 2018.
7. أبو عليان عبد الله يوسف ، الهجرة إلى غير بلاد المسلمين، حكمها وآثارها المعاصرة في الشريعة الإسلامية،، 2018 ص: 16.
8. Stéphane de Tapia,,système migratoire euro-méditerranéen. Constantine: média-plus 2008 p.22
9. Desiderio Maria, Integrating Refugees into Host Country Labor Markets, MPI Transatlantic Council on Migration, 2016 P:11
10. شعبان حمدي ، الهجرة غير المشروعة الضرورة و الحاجة، مركز الإعلام الأمني أكاديمية الشرطة ، مصر 2003، ص04
11. الزنتاني محمد أعبيد الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية جامعة سبها ،المكتب العربي للحديث الإسكندرية 2008 ص 142

- ¹². منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظورا لامن الانساني ، رسالة ماجستير في القانون العام ،جامعة سطيف الجزائر 2014، ص:8 .
- ¹³. عباسية حمزة، الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي ،دراسة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر 2017 ص:16
- ¹⁴. دراجي ابراهيم ،لجوء و نزوح و هجرة ، المجلد السادس: علم الفقه - المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ،2020 ص:424
- ¹⁵. Elizee Humanitarian Asylum. What is it? Why is it different from political asylum? Law Firm John BAYLIS and Steve SMITH , Globalization of World Politics, second ed. Oxford university press, New York, 2001. p 255 <https://arab-ency.com.sy/law>
- ¹⁶. John BAYLIS and Steve SMITH , Globalization of World Politics, second ed. Oxford university press, New York, 2001. p 255
- ¹⁷. عرفة خديجة ، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، 2012 www.emax.com/content.asp
- ¹⁸. Karim hussein, Donata Guisciet Et Julia Wanjiru. Sécurité et sécurité humaine. Présentation des concepts et des initiatives quelle onsequences pour l'Afrique de l'ouest ?. Rapport de club du sahel et de l'Afrique de l'ouest. 2004 www.oecd.org/fr/csao/publications/38826711.pdf 24 - ibid. p 16
- ¹⁹. عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008 ، ص:1
- ²⁰. أنطوني غدنز ،علم الاجتماع ترجمة الدكتور فايز الصباغ ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ص:331
- ²¹. الصمدي خالد كيف ننبي حضارتنا بقيم تدبير الاختلاف مجلة حراء علمية ثقافية فصلية الكترونية ع: 12 2008، <https://hiragate.com/3423>
- ²². Natlib.govt.nz, cultural-interaction, Retrieved 20/9/2018. Edited
- ²³. احمد عزت السيد، نزيف العقل العربي رؤية في هجرة الكفاءات العربية، دار العالم العربي للنشر، عمان الاردن، (2016) ط: 1، ص:140.
- ²⁴. Tejvan Pettinger (14-11-2019) , "Pros and cons of Immigration" www.economicshelp.org, Retrieved 28-7-2020. Edited.
- ²⁵. www.economicshelp.org, Retrieved 28-7-2020. Edited European commission report, Europe's demographic future: facts and figures, October 2007, p13
- ²⁶. Demography report, European Union, May 2015, p 8
- ²⁷. Migration policy debate report, Is migration good for the economy, Organization for economic co-operation and development, May 2014, pp 2-3
- ²⁸. University college London news, Positive economic impact of UK immigration from the European Union: new evidence, 5 November 2014, available from: <https://www.ucl.ac.uk/news/news-articles/1114/051114-economic-impact-EU-immigration>, Internet, accessed 12 November 2015
- ²⁹. Beth Asch Emigration and Its Effects on the Sending Country 2020 www.rand.org,
- ³⁰. رشيد ثائر محمود ،دور حاضنات الاعمال في تطوير القطاع الخاص وتفعيل قانون الاستثمار في العراق ، بحث مقدم الى ندوة كلية الادارة والاقتصاد الموسومة واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر، العراق، 27/2/2010
- ³¹. عمار حجار، "السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002، ص 70-73.
- ³². عيسى الاء، مفهوم الأمن الإنساني، 2018 ، mawdoo3.com
- ³³. محمد امين كامران احمد ، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة ، دراسة تحليلية نقدية ، ط1 ، بيروت ،دار المعرفة ، 2009، ص: 674 673
- ³⁴. دياب احمد "معضلة أوروبية: جدوى القتراب أأمني للهجرة غير الشرعية مجلة السياسة الدولية 2015 ص 13.

- ³⁵. وفي جميلة علاق خيرة ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة".في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008 ، ص.316
- ³⁶. David T.Graham « The People Paradox Human Movement and Human Security in Globalizing World », In ,David T.Graham and Nana K.Poku ,(eds), Migration, Globalisation, and Human Security, First published, London and New York , Routledge , 2000 , P.149
- ³⁷. مناد زهور ، مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية: رهانات وآفاق ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2004،
- ³⁸. شيبوط بشرى ، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الاوربي، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر 2013 ص 3
- ³⁹. بن عنتر عبد النور، الاستراتيجيات الاوربية لمحاربة الهجرة، العربي الجديد، مصر ، 2015، ص:13
- ⁴⁰. برقوق أمحمد ،الأمن الإنساني: مقارنة ايتمو-معرفية، berkouk-mhand.yolasite.com/research.php